




## Lawful basis for data collection and processing

	يستهدف هذا المستند المتحكمين والمعالجين.
	المواد المرجعية: 1، 3، 6، 12، 13 من قانون حماية البيانات الشخصية؛ المواد ____ من لائحته التنفيذية
	يشرح هذا المستند الأسس القانونية لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها بموجب قانون حماية البيانات الشخصية، وهم: موافقة الأشخاص المعنية بالبيانات؛ تنفيذ التزام تعاقدي؛ تنفيذ التزام قانوني؛ تحقيق أغراض تعليمية أو بحث علمي؛ تحقيق مصلحة مشروعة؛ مباشرة دعوى قضائية؛ تنفيذ أمر صادر من جهات التحقيق المختصة أو حكم صادر من المحكمة.

يشترط قانون حماية البيانات الشخصية وجود أساس قانوني للقيام بعمليات جمع البيانات الشخصية ومعالجتها. لذلك، يجب على المتحكمين والمعالجين تحديد الأساس القانوني الذي يعتمدون عليه في عمليات المعالجة وتوثيق ذلك. ويمكن أن يكون الأساس القانوني أيًا مما يلي: موافقة الأشخاص المعنية بالبيانات؛ تنفيذ التزام تعاقدي؛ تنفيذ التزام قانوني؛ تحقيق أغراض تعليمية أو بحث علمي؛ تحقيق مصلحة مشروعة؛ مباشرة دعوى قضائية؛ تنفيذ أمر صادر من جهات التحقيق المختصة أو حكم صادر من المحكمة.

1. موافقة الشخص المعني بالبيانات:

(أ) الشروط العامة للموافقة الصحيحة:

حتى تكون الموافقة صحيحة، يجب أن تكون الموافقة: شخصية وصريحة ومستنيرة وممنوحة بحرية من الشخص المعني بالبيانات.

❖ شخصية تعني أن يقدم الشخص المعني بالبيانات الموافقة بنفسه وليس من خلال طرف ثالث.

❖ مستنيرة تعني أن يكون الشخص المعني بالبيانات على علم تام بما يلي:

- الغرض أو الأغراض التي سيتم جمع بياناتهم أو معالجتها أو إتاحتها من أجلها.
- المدة اللازمة لمعالجة البيانات الخاصة بهم للأغراض المحددة.
- الحقوق التي يتمتعون بها بشأن بياناتهم.

❖ صريحة تعني واضحة ولا لبس فيها، مما يضمن أن الشخص المعني بالبيانات على دراية كاملة بأنه يصرح به من جمع بياناته الشخصية أو معالجتها أو الكشف عنها.

❖ ممنوحة بحرية يعني أن يكون للشخص المعني بالبيانات خيار حقيقي لقبول أو رفض جمع أو معالجة بياناته دون أن يشعر بأنه مجبر أو مكره على منح الموافقة.

مثال: تقدم إحدى خدمات البث (المتحكم) خدمة تجريبية مجانية ولكنها تتطلب من المستخدمين (الأشخاص المعنية بالبيانات) الموافقة على جمع البيانات كذلك إرسال رسائل تسويقية المكثفة كشرط للحصول على الخدمة التجريبية. فلا يمكن للمستخدمين استخدام الخدمة ما لم يوافقوا على جميع الشروط، بما في ذلك تلك التي لا علاقة لها بالخدمة الأصلية. فمثل هذه الموافقة لا تعتبر صحيحة.

ب) شروط إضافية للبيانات الحساسة

يتطلب جمع البيانات الحساسة ومعالجتها شروطاً إضافية نظراً للمخاطر التي قد يشكلها جمع البيانات الشخصية الحساسة على الشخص المعني بالبيانات. تعتبر البيانات التالية حساسة وفقاً لقانون حماية البيانات الشخصية:

الجينية	البيانات التي تكشف عن الصفات الجينية الموروثة أو المرتبطة بالإنسان، والتي يمكن أن تكشف تفاصيل خاصة عن صحة الشخص أو خصائصه الفسيولوجية.
البيومترية	البيانات الشخصية التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات تقنية خاصة والتي تفحص عن الخصائص الجسدية أو الفسيولوجية أو السلوكية للفرد (مثل بصمة الوجه أو بصمة الإصبع).
الصحية	البيانات المتعلقة بالحالة الصحية والطبية للفرد.
البيانات المالية	البيانات المالية هي أي معلومات تتعلق بالوضع المالي أو معاملات أو سلوكيات مالية للشخص المعني بالبيانات طالما أنها ليست تحت رقابة البنك المركزي المصري. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الأنشطة التي تنظمها الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.
الاتفاقيات الدينية والسياسية	البيانات التي تتعلق بالأراء الدينية أو السياسية للشخص، والتي قد تمثل مخاطر أمنية بسبب احتمالية تعرضه للاضطهاد أو العنف.
الأمنية	البيانات التي توفر معلومات عن سلامة الأشخاص أو التي قد تؤثر على الأمن والسلامة الجسدية.
الأطفال	البيانات المتعلقة بالأشخاص الأصغر من ثمانية عشر عاماً

❖ يجب أن تكون الموافقة على جميع أشكال البيانات الحساسة مكتوبة - سواء على الورق أو إلكترونياً.

❖ يجب أن يقدم ولي الأمر الموافقة على بيانات الطفل وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة للأطفال الأصغر من الخامسة عشرة عام: يجب تقديم الموافقة من ولي الأمر.

مثال: قدم الطفل "أ" (الشخص المعني بالبيانات) الذي يقل عمره عن خمسة عشر عام بياناته الشخصية إلى منصة ألعاب عبر الإنترنت (المتحكم) بعد وضع علامة في خانة أن والديه على علم بهذه الموافقة. هذه الموافقة غير صحيحة لأن الموافقة يجب أن تكون مقدمة من ولي الأمر نفسه.

- بالنسبة للأطفال الأكبر من الخامسة عشرة عام: يجوز تقديم الموافقة من قبل الطفل أو ولي الأمر طالما كان ولي الأمر على علم بموافقة الطفل.

مثال: قدم الطفل "أ" (الشخص المعني بالبيانات) الذي يزيد عمره عن خمسة عشر عام بياناته الشخصية إلى منصة ألعاب عبر الإنترنت (المتحكم) بعد وضع علامة في خانة أن والديه على علم بهذه الموافقة. يمكن اعتبار هذه الموافقة صحيحة.

### ج) العدول عن الموافقة

يمكن للأشخاص المعنية بالبيانات العدول عن الموافقة في أي وقت. يجب على المتحكمين تمكين العدول من خلال وضع آليات بسيطة وسهلة الوصول إليها. وإلا سنعبر موافقة الشخص المعني بالبيانات غير صحيحة. لا يؤثر سحب الموافقة على أي عملية معالجة سابقة للبيانات (طالما أنه قد تم الحصول على الموافقة بشكل صحيح). كما يجب على المتحكم إبلاغ المعالجين المعنيين بقرار الشخص المعني بالعدول عن الموافقة.

### 2. تنفيذ الالتزام التعاقدية

إذا كان العقد الذي يحكم العلاقة بين صاحب البيانات والمتحكم يتطلب إجراء عمليات معالجة من الأخير للوفاء بالالتزام تعاقدية، فإن هذه المعالجة يمكن اعتبارها صحيحة.

. مثال: بموجب عقد مبرم بين شركة اتصالات (المتحكم) وعملائها (الأشخاص المعنية بالبيانات)، تقوم هذه الشركة بمعالجة البيانات الشخصية، مثل بيانات الفواتير وسجلات المكالمات، وذلك لتوفير الخدمات المتفق عليها وصيانتها. تعتبر هذه المعالجة مشروعاً بموجب قانون حماية البيانات الشخصية.

### 3. تنفيذ التزام قانوني

إذا كان هناك التزام قانوني على المتحكم أو المعالج أو أي جهة أخرى بجمع البيانات الشخصية أو معالجتها أو اتاحتها، فليس عليهم الحصول على موافقة الشخص المعني بالبيانات للقيام بذلك.

مثال 1: تقوم شركة (المتحكم) بإتاحة بيانات عملائها (الأشخاص المعنية بالبيانات) إلى إحدى السلطات، وذلك وفقاً لما يقتضيه القانون. يمكن اعتبار هذه المعالجة مشروعاً استناداً إلى وجود التزام قانوني للقيام بذلك.

مثال 2: تقوم مستشفى (المتحكم) بجمع البيانات من المرضى ذوي الحالات الحرجة (الأشخاص المعنية بالبيانات) دون الحصول على موافقتهم وذلك لإنقاذ حياة المرضى والحفاظ على صحتهم، وفقاً لما يقتضيه القانون. يمكن اعتبار المعالجة مشروعاً استناداً إلى وجود التزام قانوني للقيام بذلك.

### 4. أغراض تعليمية أو بحث علمي

يجب أن يفي الغرض التعليمي أو البحث العلمي بالشروط التالية لا يعتبره أساس قانوني للمعالجة:

- عدم وجود أغراض ربحية.
- يجب أن تكون البيانات الشخصية مرتبطة بالدراسة.
- يجب ألا تتسبب الدراسة في أي ضرر للشخص المعني بالبيانات.
- يجب ألا تتم نشر الدراسة أو اتاحتها، إلا إذا تم حجب اسم الشخص المعني بالبيانات.

### 5. المصلحة المشروعة

يجوز للمتحكم أو المعالج جمع البيانات الشخصية ومعالجتها دون الحصول على موافقة الشخص المعني بالبيانات إذا كان ذلك لازماً وضرورياً لتحقيق مصلحة مشروعة. كما يجب الإشارة إلى ذلك في سياسة الخصوصية مع أمثلة واضحة لضمان إدراك الشخص المعني بالبيانات. وفي جميع الأحوال، يجب ألا تُلحق المصلحة المشروعة بحقوق وحرّيات الشخص المعني بالبيانات – ويتطلب ذلك إجراء تقييم التوازن بين المصلحة والحقوق والذي يجب أن يقوم المتحكم أو المعالج بتوثيقه.

مثال 1: مجموعة من كبار تجار التجزئة يقررون مشاركة البيانات الشخصية في قاعدة بيانات للقطاع بهدف رصد مخاطر عمليات الاحتيال وإنذار أصحاب الصناعة. حيث أن هؤلاء التجار يعتبرون بمثابة متحكمين مشتركين ويقررون أن هناك مصلحة مشروعة صحيحة لكل الأطراف من تجار التجزئة والأشخاص المعنية بالبيانات للحد من هذا الخطر فهناك أدلة مثبتة على وجود مؤشرات على ارتفاع مستويات مخاطر الاحتيال الحالية وعلى إخفاق التدابير الأمنية الأخرى، ويدعم ذلك ضرورة تشارك البيانات فيما بينهم. كما أنه يتم تقليص المخاطر التي تهدد الأشخاص المعنية بالبيانات من خلال استخدام آليات تعزيز السرية للحد من إتاحة البيانات الشخصية.

مثال 2: تحاول إحدى الشركات تقرير ما إذا كانت ستقوم بفصل أحد موظفيها لسوء سلوكه. وعليه، قررت الشركة أنها تحتاج إلى استشارة قانونية في قانون العمل وترغب في إرسال بيانات الموظف إلى مستشاريها القانونيين خارج الشركة. توجد مصلحة مشروعة صحيحة للشركة في الحصول على مشورة قانونية مُجدية للتعامل مع سوء سلوك الموظف. وتعلو هذه المصلحة على المخاطر التي قد تتعرض لها حقوق الشخص المعني بالبيانات، والتي يتم حمايتها أيضاً من خلال ضمان الشركة بأن مستشاريها القانونيين يحافظون على سرية هذه البيانات الشخصية.

### 6. مباشرة دعوى قضائية

يجوز للمتحكم أو المعالج معالجة أو اتاحتها البيانات الشخصية للشخص المعني بالبيانات دون الحصول على موافقته إذا كانت هذه

مثال: إذا كانت إحدى الشركات (المتحكم) متورطة في نزاع قضائي مع موظف سابق (الشخص المعني بالبيانات) الذي يقاضيه بسبب إنهاء التعاقد بشكل تعسفي، فيجوز للشركة أن تعالج بعض البيانات الشخصية للموظف (مثل رسائل البريد الإلكتروني وتقييمات الأداء والتقارير الداخلية) والإفصاح عنها للمحكمة للدفاع عن نفسها في الدعوى. يمكن اعتبار هذه المعالجة مشروعة استنادًا على أساس مباشرة دعوى قضائية.

#### 7. تنفيذ أمر صادر من جهات التحقيق المختصة أو حكم قضائي

يجوز للمتحكم أو المعالج معالجة البيانات الشخصية للشخص المعني أو اتاحتها دون الحصول على موافقته، إذا كانت هذه المعالجة ضرورية لتنفيذ أمر صادر من جهات التحقيق المصرية المختصة أو لتنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ.

مثال: إذا أصدرت المحكمة حكمًا يلزم مؤسسة مالية (المتحكم) بتقديم بيانات مالية لفرد (الشخص المعني بالبيانات) كجزء من إجراءات قانونية. يمكن اعتبار هذه المعالجة مشروعة استنادًا على أساس تنفيذ أمر صادر من جهات التحقيق المختصة أو حكم قضائي.